

خلال مناقشة مسودة قرار «إعادة تنظيم إجراءات دمج المعادن الثمينة المستوردة»

الروضان: نهدف لحماية المستهلك وتسهيل الإجراءات لتجار الذهب والمجوهرات

كتب سمر أمين:

أكد وزير التجارة والصناعة، خالد الروضان، أن القرار الوزاري في شأن إعادة تنظيم إجراءات دمج المعادن الثمينة المستوردة يحقق هدفين، هما حماية المستهلك، وأيضا تسهيل الإجراءات أمام تجار الذهب والمجوهرات. وقال الروضان في كلمته أن القرار أخذ وقته في الدراسة، وأن الوزارة كعبها دائما بالرجوع لأصحاب الشأن والعنيين قبل إقرار أي لائحة أو قرار تناقشه معهم، مبيّنا في الوقت ذاته أن القرار ليس قرأنا، بل يمكن تعديله وتطويره بعد ممارسات عدة.

بدوره، قال وكيل وزارة التجارة والصناعة، خالد الفاضل، إن القرار يأتي كجزء من تحقيق الرؤية السامية للتحوّل نحو مركز مالي وتجاري، وجزء من خطة التنمية 2035. خصوصا وأن الكويت كانت الأساس في دول مجلس التعاون ومنطقة الشرق الأوسط، كونها البوابة التجارية الأساسية في تبادل الذهب والمعادن الثمينة. وأضاف «لا بد أن يكون هناك تسهيل في الإجراءات ولكن مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا التسهيل لا بد أن يحمي السوق وتجاره من الدلاء على هذا المجال، لافتا إلى أن الهدف من اللقاء هو الاستماع إلى الآراء من أهل المجال، إذ خرجت مسودة القرار من رحم الوزارة التي دأبت على مراجعة الأمور مع أصحاب المجال لتحقيق الأفضل للسوق.

من جانبه، قال الوكيل المساعد في وزارة التجارة والصناعة، محمد



• خالد الروضان إلى جوار الصايغ خلال التكريم

حامد: سيساهم بزيادة كمية الدمغ لدى الوزارة بنسبة 200٪ مع توفير 75٪ من الوقت



• جانب من الحضور

خالد الروضان يعد إيجابيا، حيث يقضي بسرعة دمج الذهب خلال نفس اليوم موضحا أن العملية كانت تستغرق خلال السنوات الماضية ما يقارب الشهر. وبين أن القرار يقضي بإعفاء الشركات ذات العلامات التجارية من عملية الدمغ لدى إدارة المعادن الثمينة وهو ما يوفر المزيد من الوقت لهم واستيراد الذهب بكمية أكبر علاوة على إنعاش السوق. وتوقع حامد بعد هذا القرار أن تزيد كمية الدمغ لدى الوزارة بنسبة أكثر من 200٪، مشيرا إلى أن عملية الدمغ سابقا لدى الوزارة كانت تستغرق خلال الشهر الواحد ما يقارب الـ 4 أطنان من الذهب فضلا عن توفير 75٪ من الوقت لدى عاملها.

العززي: القرار سيدفع نحو زيادة الواردات من المعادن الثمينة ونمو إيرادات الدولة

تصديرها للخارج، وأنه لأول مرة في الوزارة يتم إصدار قرار وزاري باللغتين العربية والإنكليزية. تواجبه تجار الذهب سواء على مستوى الأشخاص أو الشركات المحلية والدولية داخل البلاد كانت تكمن في تأخير دمج الذهب لدى وزارة التجارة والصناعة. ولفت حامد إلى أن القرار الجديد الذي أصدره وزير التجارة والصناعة

سابقا، حيث كانت تدمج بشعار الكويت وبالتالي كانت بعض الدول ترفض استيرادها لوجود شعار المتقدمة التي تعمل بها الوزارة إلى أن القرار من شأنه تخفيض فترة انتظار الإفراج عن الواردات من المعادن الثمينة من شهر إلى 3 ساعات بالتعاون مع الإدارة العامة للجمارك. وأكد أن القرار يدعم الصناعات المحلية، من خلال إعادة

الفاضل: الكويت البوابة التجارية الأساسية في تبادل الذهب والمعادن الثمينة

وأنا نعاني من تأخر إجراءات الفحص والدمغ، لافتا إلى أن القرار يركز على وجود عدد من القوانين المتقدمة التي تعمل بها الوزارة ومنها قانون العلامات التجارية، في سبيل تيسير وتسجيل ممارسة التجارة في المعادن الثمينة. وأوضح أن القرار يدعم عمليات الاستيراد وإعادة التصدير من نون التغيير فيها عكس ما كان يحدث

خلال لقائه نائب رئيس البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية الحرف: نطمح للمساهمة في تطور البنك من خلال نقل الخبرات الكويتية في المجالات التنموية



• جانب من الاجتماع

ميدانية في دول مختلفة، بالإضافة إلى قدرتهم الكبيرة والفعالة بالمساهمة في نمو وتطوير البنك الآسيوي. وتأتي عضوية الكويت ومساهمتها في الوقت الذي تحرص فيه البلاد على الاهتمام بتعزيز العلاقات الكويتية الصينية كون الصين ثاني أكبر اقتصاد عالمي، لا سيما بعد الزيارة التاريخية لصاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد إلى الصين خلال شهر يوليو 2018، والتنسيق الوثيق الذي يتم بين البلدين بشأن مبادرة «الحزام الاقتصادي» والتي تهدف إلى تطوير وإنشاء طرق تجارية وممرات اقتصادية تربط الصين بأكثر من 60 بلدا برا وبحرا ومن ضمنها الكويت.

قطاع التخطيط، أحمد بستكي، بينما ترأس وفد البنك الآسيوي الرئيس، داني ألكسندر وضم كلاً من مستشار الرئيس، زو يونغ وقيادات أخرى من البنك. وقال الحرف خلال الاجتماع: «نطمح إلى المساهمة في تطور وتوسع البنك في المجالات التنموية، ومنها نقل خبرة «الهيئة العامة للاستثمار» والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية» في مجالات الاستثمار التنموية، مبيّنا أن الهيئة هي أقدم صندوق استثماري سيادي في العالم أنشئ في عام 1953، والصندوق هو من أعرق المؤسسات المالية التنموية في العالم وتأسس في 1962، واليوم كلاهما لديهما خبرة

شارك وزير المالية نايف الحرف في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدولي 2018 في جزيرة بالي الإندونيسية، حيث التقى بالوفد الرئاسي لـ «البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية» وهو ثالث أكبر بنك تنموي بالعالم، والكويت من الأعضاء وموافق مجلس الأمة الكويتي في 25 يونيو 2018 على مشروع قانون مساهمة الكويت في البنك. وقد شارك الاجتماع كل من نائب المدير العام لشؤون العمليات في الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، مروان الغانم، والعضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار، فاروق بستكي، ومدير

الصباح: الاتفاقية بين البلدين شملت مجالات السياحة والزراعة والغذاء



• الروضان خلال توقيع الاتفاقية مع نظيره السريلاكي

الأفكار والمقرحات حول زيادة حجم التبادلات التجارية، مبيّنا أهمية تحديد أفضل السبل والوسائل لتعزيز التجارة والتعرف على آخر المستجدات في كافة المجالات وتذليل العقبات التي قد تواجه هذا التعاون للنهوض بها لما يرقى لطوفاحت وتطلعات البلدين. ولفت إلى أن الكويت اتخذت خطوات مهمة وملموسة باتجاه تنوع مصادر الدخل من خلال خطة إصلاح اقتصادي شاملة، تركز على زيادة مشاركة القطاع الخاص المحلي والأجنبي في اقتصاد البلد، وتطوير مشاريع الشراكة بين القطاعين الخاص والعام، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتحسين بيئة الأعمال، وخلق مناخ استثماري مناسب، وجذب المستثمرين الأجانب من خلال التشريعات التي تقدمها هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، وانطلاقاً من توجهات صاحب السمو أمير البلاد واهتمامه وتركيزه على التنمية الاقتصادية لإيجاد بدائل لمصادر الدخل توفر فرص عمل للشباب وبناءً على الرؤية المستقبلية للكويت لعام 2035 لتحويلها إلى مركز مالي وتجاري.

كتب سمر أمين:

قال وزير التجارة والصناعة خالد الروضان، إن العلاقات الكويتية السريلاكية علاقات جيدة ونطمح إلى فتح آفاق جديدة من التعاون المشترك وزيادة في حجم التبادل التجاري خلال الأعوام المقبلة. وأضاف على هامش ختام أعمال الاجتماع الثاني للجنة الكويتية السريلاكية المشتركة للتعاون التجاري والفني، أن حجم التبادل التجاري بلغ في عام 2017 ما يقارب 65 مليون دولار وقد حرص الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية على دعم العلاقات الثنائية من خلال دوره البارز في أنشطته المختلفة لتوطيد أواصر الصداقة بين البلدين الصديقين.

وأشار الروضان، إلى أن عقد مثل هذه الاجتماعات واللجان المشتركة يساهم ويشكل فعال في تسليط الضوء على واقع التعاون الكويتي السريلاكي في المجال التجاري والاقتصادي والاستثماري وتحديد المميزات وأوجه القصور والتحديات المستقبلية لكلا البلدين، وتبادل

الكويت وضعت خطة إصلاح شاملة لزيادة مشاركة القطاع الخاص المحلي والأجنبي

الإمارات تتوقع زيادة إنتاج النفط في أكتوبر ونوفمبر لتلبية الطلب



• سهيل المرزوقي

قال سهيل المرزوقي وزير الطاقة والصناعة الإماراتي أمس «تمشيا مع متطلبات السوق، بدأت الإمارات في زيادة إنتاجها من النفط في الربع الثاني وتتوقع زيادة مستويات إنتاجها في شهري أكتوبر ونوفمبر 2018». وأضاف: ستكون الطاقة الإنتاجية للإمارات بحلول نهاية العام 2018 نحو 3.5 ملايين برميل يوميا. مبيّنا أن إنتاج ديسمبر سوف يخضع لطلب العملاء. وأشار إلى أن الإمارات لا تزال ملتزمة بالعمل مع شركائها في منظمة «أوبك»، وغير الأعضاء في منظمة لضمان التوازن والاستقرار في السوق، وذلك لمصلحة كل من المنتجين والمستهلكين. وكان الأمين العام لمنظمة الدول المنتجة للنفط توقع في وقت سابق أن يصل استهلاك النفط عالميا إلى 100 مليون برميل يوميا في وقت لاحق من العام

وقال مصدر بقطاع النفط أمس إن الكويت رفعت سعر البيع الرسمي لشحنات نوفمبر من النفط الخام المتجهة إلى آسيا بمقدار 75 سنتا للبرميل مقارنة مع الشهر السابق. بهذا تبيع الكويت خامها إلى العملاء الآسيويين بعلاوة 15 سنتا للبرميل فوق متوسط أسعار عمان/دبي القياسية في نوفمبر مقارنة مع خصم 60 سنتا في أكتوبر.

الكويت تزيد سعر خام نوفمبر لآسيا

قال مصدر بقطاع النفط أمس إن الكويت رفعت سعر البيع الرسمي لشحنات نوفمبر من النفط الخام المتجهة إلى آسيا بمقدار 75 سنتا للبرميل مقارنة مع الشهر السابق. بهذا تبيع الكويت خامها إلى العملاء الآسيويين بعلاوة 15 سنتا للبرميل فوق متوسط أسعار عمان/دبي القياسية في نوفمبر مقارنة مع خصم 60 سنتا في أكتوبر.

«جي بي مورغان»: الطلب النفطي «قوي» نسبياً

جاءت بك «جي بي مورغان» الدولي توقعاته بانخفاض الطلب على النفط قبل نهاية العام الحالي، بسبب التباطؤ الاقتصادي في الدول النامية، لكن اعتبر الطلب «قويا نسبيا» حتى الآن. ورجح تقرير حديث للبنك أن ينمو الطلب العام المقبل بنحو 1.1 مليون برميل يوميا، وهو أقل من مستوى العام السابق البالغ 1.5 مليون برميل يوميا. وتوقع التقرير استمرار حالة عدم اليقين في السوق بسبب تعدد المخاطر والمتغيرات السريعة المؤثرة على استقراره، مشيرا إلى أنه أبرز عنصرين من عناصر عدم اليقين الرئيسية في السوق يتمثلان في غياب استقرار مستوى العرض إلى جانب الشكوك المحيطة بالقدرة الاحتياطية الفعلية في العالم والقدر الفعلي لبعض دول «أوبك» على فتح الصنابير سريعا في موسم الشتاء المقبل.

واعتبر التقرير أن الغموض المستمر في جانبي العرض والطلب يجعل السوق في حالة توتر مستمر خاصة مع اقتراب موعد العقود الأميركية على إيران في غضون أقل من أربعة أسابيع. في السياق ذاته، قال تقرير «أويل برايس» أن سوق النفط يجتاز حاليا حالة من التوترات النسبية، وبالرغم من جهود زيادة الإنتاج في «أوبك» وروسيا وبقية الشركاء، إلا أن ذلك لا يستبعد معه أن تصل أسعار النفط إلى 100 دولار للبرميل. وأضاف أن مستثمري الطاقة الأكثر نجاحا في العالم حققوا أرباحا جيدة بسبب صعود الأسعار، ولكن لا يمكن تجاهل أن الأسعار المرتفعة ليست جيدة للمستهلكين. مشيرا إلى أن قوة الدولار تجعل النفط أكثر تكلفة في الدول المستوردة للنفط، وهو ما سيؤدي إلى تباطؤ الطلب كما سبق وأن حدث في الدورتين السابقتين في عامي 2008 و2013.